ولا تزال بين الهند وباكستان مشاكل عدة، كمشكلة كشمير، ومشكلة اضطهاد المسلمين عامة في الهند، ومشكلة مسلمى حيدر أباد بعد الحوادث الاخيرة ومشكلة النقل والمواصلات، وهذه المشاكل عويصة معقدة وفي حاجة إلى حل يطمئن إليه الطرفان، ولا أمل في الوصول إلى ذلك الحل ما لم تصف ا لنيات وما لم يكن هناك استعداد حسن عند الحكام والمحكومين على السواء. ويبدو أن الباكستان صادقة الرغبة في مودتها وصداقتها للهند، لأن تلك هي السياسة التي رسمها القائد الأعظم المغفور له محمد علي جناح، والتي يسير عليها من أتى بعده، ولا شك أن تلك السياسة سوف تتيح للباكستان التفرغ إلى شئونها الداخلية العديدة والى الاستعداد للمستقبل الزاهر الجدير بها وبشعبها.

وفي طليعة ما تعني به الباكستان الان تنظيم اقتصادياتها، ووضعها على أساس متين، وهنا يجب أن نعلم أن ميزانية الدولة في عامها الاول 1947 ـ 1948 كانت 90 ميلونا من الجنيهات تقريباً، والمنتظر لها أن تكون أضخم من ذلك بكثير، وأن الباكستان دولة زراعية يعتمد 80 في المائة من سكانها على الزراعة، وهي من أجل هذا بحاجة إلى تحول صناعي سريع، وتبذل الحكومة غاية جهدها لتنشيط الحركة الصناعية، ودفع الناس إلى التحول من الإعجاب بالحقل إلى الإعجاب بالمصنع، وأهميته بالنسبة لمستقبل البلاد الاقتصادي، ومما قد يهدئ من سرعة ذلك التحول الصناعي قلة مواد الوقود في الباكستان، وعدم كفايتها لحاجة البلاد. على أن أمل الباكستان في تفريج تلك الازمة يعتمد على ما تنوي القيام به من مشروعات لتوليد الكهرباء من المساقط المائية بها.

ولا يسمح المجال هنا بالكلام عن ثروة الباكستان الزراعية والحيوانية والمعدنية، فلندع ذلك الان، ولننتقل إلى ذكر شئ عن السكان فنقول إن عددهم 75 ميلونا من الأنفس تقريباً، وتبلغ نسبة المسلمين حوالي 80 في المائة من مجموع السكان، وأكثر مسلمي الباكستان على مذهب أهل السنة والجماعة، وأقليتهم من الشيعة ولكن رجال هذه الاقلية من أرباب النفوذ وأصحاب المقامات العالية